

الدور القطري في الأزمة اليمنية

عبد الرحمن حسن مجمل

باحث وسياسي يمني

مقدمة

كانت وما تزال اليمن قبلة الطامعين، وساحة لتصفية حسابات ذوي المصالح المتضاربة لكل من القوى الإقليمية والدولية، ومن بين تلك القوى قوى معروفة تاريخياً بتدخلها في شؤون الدول الأخرى بحكم قوتها وهيمنتها، وقوى أخرى تعرف حديثاً " بالمتنمرين الصغار" وذلك كونها دولاً صغيرة وتسعى لتكون ذات تأثير دولي فعال كقوى إقليمية من خلال استخدامها طرق مشروعة وغير مشروعة للوصول إلى ذلك، وقد برزت دولة قطر من بين تلك الدول التي تسعى لتصبح قوة إقليمية في منافسة كل من السعودية والامارات، وقد وجدت الجمهورية اليمنية نفسها بجوار هذه الدول لتصبح ساحة لتحقيق ذلك المبتغى، وبناءً عليه فقد كان لقطر دورها البارز على الساحة اليمنية قبل وأبان الأزمة اليمنية التي تكللت بتدخلها العسكري المباشر ضمن التحالف العربي مع حلول تاريخ ٢٦ من مارس ٢٠١٥م، إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد شاب الدور القطري في اليمن حالة من الغموض واعتدته الشكوك بخلاف دور القوى الإقليمية الأخرى كالسعودية والامارات، من أجل ذلك سيسهم هذا البحث في تسليط الضوء على الدور القطري في الأزمة اليمنية وإزالة الغموض المهيمن عليه، وما إذا كان الدور إيجابي أم سلبي بالنسبة للجمهورية اليمنية.

إشكالية الدراسة

تتبع إشكالية الدراسة من سؤال رئيسي مفاده:

ما طبيعة الدور القطري في الأزمة اليمنية خلال الفترة (٢٠١٥_٢٠٢٢) م؟

وتنبثق عن هذا الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الوحدات الدولية الفاعلة في الأزمة اليمنية؟ وما هو تصنيف قطر ضمن هذه الوحدات؟
- كيف كانت العلاقات اليمنية القطرية قبل العام ٢٠١٥م؟
- ما الدافع وراء الدور الذي تلعبه قطر في الجمهورية اليمنية خلال الأزمة (٢٠١٥-٢٠٢٢)؟
- ما فحوى الدور القطري خلال الأزمة اليمنية الراهنة منذ (٢٠١٥ - ٢٠٢٢)؟
- هل لعب النظام الدولي الجديد المتمثل في هيمنة القطب الواحد بعد العام ١٩٩١م دور المشجع لقطر في سلوكها على الساحة اليمنية اثناء الأزمة الحالية (٢٠١٥ - ٢٠٢٢)؟
- كيف نظر المجتمع الدولي بمؤسساته ومنظماته الدولية للأزمة اليمنية والدور الذي تلعبه قطر في الأزمة اليمنية منذ (٢٠١٥-٢٠٢٢)؟
- بماذا اتسمت الأنشطة التي تقوم بها قطر في الجمهورية اليمنية خلال الأزمة الحالية (٢٠١٥ - ٢٠٢٢)؟ وكيف تعاملت الأخيرة حيالها؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

• الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة من خلال تناولها بالبحث والتمحيص للدور القطري في الأزمة اليمنية، من وجهة نظر منهج حديث من مناهج التحليل السياسي وهو منهج النسق الدولي، مما يسهم بإضافة معرفية للباحث السياسي وتوجيهه للنظر إلى الفاعلين في الأزمة اليمنية من وجهة مختلفة.

• الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية من خلال تسليطها للضوء على دولة قطر والتي تعتبر أحد الفاعلين الإقليميين في الأزمة اليمنية والتي لا تمتلك من المقومات ما يبرر للشاهد العيان الدور الذي تلعبه في المنطقة عموماً وفي الأزمة اليمنية خصوصاً، الأمر الذي يسهم في إزالة الغطاء عن الدور القطري في الأزمة اليمنية وما يتبعه من الخروج بنتائج وتوصيات تفيد صاحب القرار اليمني، كذا محاولة التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية لدور قطر في الأزمة اليمنية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- معرفة الأسباب والدوافع للدور القطري في الأزمة اليمنية خلال الفترة ٢٠١٥-

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

- تتبع المسار التاريخي للعلاقات اليمنية القطرية قبل ٢٠١٥م.
- التعرف على فدوى الدور القطري في الأزمة اليمنية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢.
- تسليط الضوء على النظام الدولي الجديد عقب انحلال الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م.
- التعرف على دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الأزمة اليمنية خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٢)، وتفاعلها مع الدور القطري في الأزمة اليمنية خلال نفس الفترة.
- قراءة طبيعة الأنشطة والعمليات السياسية التي تقوم بها قطر في الأزمة اليمنية خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٢٢)، ومعرفة ثانيا ردة الفعل اليمنية حيال ذلك.

حدود الدراسة

من المحال أن يتمكن باحث ما من الإلمام بموضوع مفتوح في كل مكان لزمن غير معلوم، ومن منطلق ذلك يمكن أن تقسم حدود هذه الدراسة كالتالي:

- **حدود موضوعية:** ويقتصر على دراسة الدور القطري في الأزمة اليمنية في ظل النظام الدولي الراهن بمؤسساته التنظيمية والقانونية.
- **حدود زمانية:** وتبدأ من تاريخ ٢٦ / مارس / ٢٠٢٢م، والذي يمثل بداية التدخل العسكري المباشر للتحالف العربي والذي تعتبر قطر إحدى الدول المشاركة فيه في الأزمة اليمنية، وتنتهي بتاريخ ٢ / أبريل / ٢٠٢٢م والذي يمثل تاريخ توقيع الهدنة بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة.
- **حدود مكانية:** الجمهورية اليمنية.

منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على استخدام منهج النسق الدولي والذي يعتبر أحد مناهج التحليل السياسي الحديثة الذي ظهر مؤخراً كأحد مناهج العلاقات الدولية وينصب تعريف النسق الدولي بأنه: الظاهرة المحورية في السياسة الدولية ويشتمل على الوحدات الدولية والبنيان الدولي والمستوى المؤسسي للنسق الدولي والعمليات السياسية، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه مجموعة وحدات سياسية _دول_ متدرجة القوة (عظمى، كبرى، صغرى) خلال فترة زمنية معينة تتفاعل فيما بينها من خلال الفعل ورد الفعل على نحو يؤدي إلى حالة من الاتزان الدولي، وتعتبر الوحدات الدولية نقطة البدء في فهم السياسة الدولية ونشير بها إلى الدول المتحكمة الإقليمية منها والدولية في النسق الدولي ونعني بالبنيان الدولي في النسق الدولي شكل النظام الدولي هل هو متعدد الأقطاب أم ثنائي القطبية أم أحادي القطبية في ظل عالم متعدد القوى، فيما يشير المستوى المؤسسي للنسق الدولي إلى المنظمات التنظيمية والقانونية الفاعلة ضمن النسق الدولي وأخيراً تركز العمليات السياسية على تتبع حركات الوحدات لتحقيق أهدافها الخارجية في إطار قواعد معينة!

مما سبق فإن هذا المنهج يفتح المجال لوضع جُل الفاعلين الدوليين في الأزمة اليمنية تحت عدسات منهج النسق الدولي لتتضح لنا الأزمة اليمنية والفاعلين الدوليين فيها بشكل أوضح ومغاير عما يتبين لنا من خلال دراستها بمنهج آخر من مناهج

^١ سلوى دماج، محاضرات في السياسة الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، تاريخ ١٤ / ٩ / ٢٠٢٢ م.

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

العلاقات الدولية، وسيسهم هذا المنهج في فهم ثانيا الدور القطري في الأزمة اليمنية والذي يمثل إحدى الوحدات الدولية المتكئة في الأزمة اليمنية، ويساعدنا على فهم مدى اختلاف السلوك القطري تجاه الأزمة اليمنية باختلاف البنيان الدولي المتمثل في شكل النظام العالمي، ويسهم في تسليط الضوء كذلك على المؤسسات الدولية التنظيمية كالأمم المتحدة والقانونية كالمعاهدات والاتفاقيات وتوضيح دورها في الأزمة، كما يفسر طبيعة التحركات القطرية في الأزمة اليمنية وردود الأفعال التي تتبناها الدولة اليمنية تحت مسمى العمليات السياسية.

أدوات الدراسة

سيستعين الباحث في دراسته على مجموعة من الأدوات الثانوية والتي يقوم من خلالها بجمع البيانات والمعلومات التي ستُفيد في الدراسة:

- كتب ومجلات وموسوعات ومقالات تناولت الموضوع أو أشارت إليه.
- قرارات وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة.
- مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت.
- دراسات سابقة تناولت الموضوع أو أشارت إلى أحد متغيراته.

الدراسات السابقة

غوراً ادعاء ان هذه الدراسة هي الدراسة الوحيدة التي ستتناول هذا الموضوع؛ حيث قد تناولت الموضوع العديد من الدراسات السابق وسنبين بعض تلك الدراسات في الآتي:

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

- **غريغوري دي جونسن، الجهات الفاعلة الأجنبية في اليمن: التاريخ والسياسة والمستقبل**

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الكيفية التي وصل عبرها اليمن إلى وضعه الحالي من خلال توضيح أدوار ومصالح مختلف الجهات الفاعلة الأجنبية في اليمن.

- **ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام.**

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور الفاعلين الإقليميين المتحول في اليمن لاستشراف وتعزيز فرص السلام في اليمن، وقد خلصت هذه الدراسة إلى وضع مقترحات تُقرب اليمن من فرص الحلول السياسية والمدعومة إقليمياً ودولياً.

- **منذر أحمد شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢**

تبحث هذه الدراسة في الدور المتصاعد لدولة قطر في السياسة الخارجية الإقليمية والدولية، وخلصت الدراسة لعدة نتائج منها ارتباط نجاح السياسة الخارجية القطرية بما توفر لها من حماية دولية، وما توفر لديها من أدوات إعلامية ومالية، وما تمتعت به القيادة السياسية القطرية من جرأة وطموح في أداء دور متميز بالمنطقة.

- **جيني هيل وجيرد نونمان، اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية.**

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

تبحث هذه الورقة الأدوار الفعلية والمحتملة لمختلف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه اليمن، وتستكشف كيف ارتبطت الاستجابة تلك الأدوار بالأدوار والأطر الدولية الأكبر، وتعالج أيضا من قبل مختلف الفعاليات السياسية في اليمن. وتلقي كذلك الضوء على هيمنة سياسات النخب والشبكات غير الرسمية في كلا الجانبين، حتى مع تعالي «سلطة الشعب» وإسماعه صوته في أرجاء شبه الجزيرة العربية وخلصت الدراسة إلى إن المجتمع الدولي ودول مجلس التعاون الخليجي متحدين إزاء ضرورة إدارة انتقال السلطة في اليمن إلا أن ذلك يعترضه الكثير من التحديات على المستوى المحلي والدولي.

• هند فلاح على هاجد العازمي، الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي

٢٠١١-٢٠٢١.

هدفت الدراسة إلى تشخيص تأثير الصراع اليمني على المحيط الإقليمي منذ تجدد اندلاعه، ممثلة في نشأته والذي تزامن مع انطلاق الموجة الثورية في دول المنطقة العربية مطلع عام ٢٠١١م، وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية أبرزها: يحفز الصراع في اليمن على عدم استقرار الأقليات في دول الجوار سيما الخليجية، ويوسع دائرة الصراع المحلي والإقليمي وربما الد ولي في المنطقة بما هو جاري حالياً، ويقود إلى تحويل موارد وثروات اليمن من التنمية إلى الصراع بما ينعكس أ سلب على الشعب اليمني ومستويات معيشتة.

ما يميز هذه الدراسة انها استخدمت منهج مغاير عما استخدمته الدراسات السابقة، وهو ما ينعكس بدوره على طريقة البحث والنتائج التي ستتوصل اليها

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

الدراسة، أضيف إلى أن الدراسات السابقة وضحت الأدوار الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة اليمنية ككل فيما ستركز هذه الدراسة على دراسة الدور القطري بشكل أساسي في الأزمة اليمنية مع الإشارة إلى بقية الفواعل الدولية والإقليمية.

تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة وفقاً للمنهج المستخدم في هذه الدراسة إلى أربعة مباحث بعد تناول الاطار النظري للدراسة والذي يتحدث مقدمة تاريخية لموضوع الدراسة، حيث يتطرق المبحث الأول إلى الوحدات الدولية الفاعلة في الأزمة اليمنية خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠٢٢) والتركيز على الدور القطري على وجه الخصوص، فيما يتناول المبحث الثاني البنيان الدولي وشكل النظام العالمي خلال فترة الدراسة، ويشير المبحث الثالث إلى المستوى المؤسسي للنسق الدولي بشقيه التنظيمي والقانوني، فيما يختص المبحث الرابع والأخير بالعمليات السياسية ودراسة الأنشطة التي تقوم بها الوحدات الدولية ضمن الحدود المكانية للدراسة إبان الحدود الزمانية الخاصة بالدراسة، وستختتم الدراسة بملخص تشير فيه إلى خلاصة الدور القطري في الأزمة اليمنية ومحاولة استشراف المستقبل من خلال بناء سيناريوهات مستقبلية للدور القطري في الأزمة اليمنية.

المبحث الأول: الوحدات الدولية والإقليمية الفاعلة في الأزمة اليمنية (قطر نموذجاً)

شهدت اليمن وعبر تاريخها القديم والمعاصر العديد من الحروب والأزمات، وما كان جلياً للعيان هي الأدوار الإقليمية والدولية الفاعلة في افتعال تلك الأزمات والحروب وإدارتها تارة بطرق مباشرة وتارة أخرى بطرق غير مباشرة، وقد لعب العامل

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

الجيولتكي الذي تمتاز به اليمن المحرك والجاذب الأساسي لتلك الوحدات الدولية والإقليمية، وتنطلق تلك الوحدات من منطلق المصلحة الخاصة بها في لعبها للدور في اليمن، ولكل وحدة من تلك الوحدات الأسلوب والطريقة الخاصة التي من خلالها تتمكن من لعب دورها والوصول في النهاية إلى تحقيق أهدافها، وبناءً على ما سبق فقد تعرضت اليمن إلى أشبه ما يمكن أن يطلق عليه بـ "لعنة الموقع الجغرافي" الذي جعل من اليمن مطمع يسهل له لعاب القوى الدولية والإقليمية، وهو ما جعل من اليمن بالتالي بؤرة لتنافس تلك القوى، الأمر الذي دفع باليمن لتعيش ما يمكن أن نسميه "بمقتلزمة اللااستقرار واللامن"، أما الشيء الذي هو خارج كل تلك الحسابات والذي تتجاهله كل تلك القوى عن قصد ودراية، بل في الغالب تستخدمه لتحقيق مآربها هو ما تعكسه تلك المعضلة من واقع مأساوي تعيش تحت ظله أجيال متعاقبة من أبناء الشعب اليمني المكثف، من هنا سيحاول هذا المبحث أن يميظ الغطاء عن أدوار تلك الوحدات بشكل عام الدولية منها والإقليمية ويضع النقاط على الحروف في الدور القطري الذي تلعبه في الأزمة اليمنية (٢٠١٥-٢٠٢٢) كنموذج لتلك الوحدات كما يفسح المجال لدراسات أخرى تتناول أدوار الوحدات الدولية الأخرى.

أولاً: الوحدات الدولية الفاعلة في الأزمة اليمنية (٢٠١٥-٢٠٢٢)

كشفت سنون الحرب التي عاشتها اليمن منذ الربع الأول من العام ٢٠١٥ وحتى اليوم، العديد من القوى الدولية ذات المصلحة من إطالة أمد الحرب، والحيلولة دون خروج اليمن إلى بر الأمان وبناء الدولة المدنية الأمر الذي يهدد مصالحها وقد برزت على التوالي كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة البريطانية، روسيا،

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

فرنسا، الصين، ألمانيا) لتمثل الهلال الخارجي والمتحكم الرئيس بخيوط هذه الأزمة، فالولايات المتحدة الأمريكية كونها الدولة المهيمنة عالمياً؛ حيث تعتبر نفسها الراعي لكل بلدان العالم بحكم أنها ترى أن مصالحها تمتد إلى جميع بلدان العالم، بالإضافة إلى أنها تخشى أن تفسح المجال للدول الأخرى التي تسعى لتغيير شكل البنيان الدولي، قد كان لها الدور الأكبر والفاعل في الأزمة اليمنية، فقد جعلت من اليمن بعبع تستخدمه في الضغط على دول الخليج النفطية، الأمر الذي يجعل من تلك الدول تنفق ما في جعبتها من أموال في شراء الأسلحة واستيطان القواعد العسكرية الأمريكية للحفاظ على أمنها والاستقرار، أما المملكة المتحدة البريطانية فتلعب دورها في الأزمة اليمنية من منطلق التاريخ الاستعماري الذي أخضعت له جنوب اليمن، الذي تقع فيه أغلب الموانئ اليمنية والحقول النفطية، لذا فهي تسعى لدعم الجماعات المطالبة بالانفصال. المجلس الانتقالي. بالإضافة إلى قيامها ببيع الأسلحة لكل من السعودية والإمارات والذي تستخدمها ضمن التحالف العربي في اليمن، وبالنسبة لروسيا بحكم أنها كانت إلى ما قبل العام ١٩٩١م تمثل أحد قطبي البنيان الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى إلى تبني سياسات مضادة لما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة اليمنية، من خلال تأجيجها للصراع عبر دعمها الخفي للأطراف المتصارعة في اليمن وإن كانت في الظاهر تحاول أن تبرز نفسها كدولة محايدة لا علاقة لها بالأزمة اليمنية، وإذا نظرنا إلى الدور الذي تمثله فرنسا فنجد أنه دور في الغالب اقتصادي تقوم به عن طريق شركة توتال القابضة في

٢ • غريغوري دي جونسون، "الجهات الفاعلة الأجنبية في اليمن: التاريخ والسياسة والمستقبل"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١، ص ٣١ - ٣٤.

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

محافظة شبوة اليمنية، حيث تقوم بدور خارج إطار دورها القانوني كشركة نفطية للتنقيب، فهي تنهب الثروات النفطية من الأراضي اليمنية وتقدمها كمعونة لدول التحالف العربي لشراء الأسلحة التي تستخدمها في حربها في اليمن، أما الدور الألماني فرسماً يخلب عليه الدعوة ودعم الحل السلمي للآزمة اليمنية، إلا أن ما تقوم به من بيع للأسلحة لدول التحالف العربي قد يجعل من ذلك الدور محل شكوك للكثيرين وهو ما ينبى عن مصالح خفية تسعى لتحقيقها ألمانيا من الأزمة اليمنية.

ثانياً: الوحدات الإقليمية الفاعلة في الأزمة اليمنية (٢٠١٥-٢٠٢٢)

إذا كانت الوحدات الدولية غلب على دورها في الأزمة اليمنية الدور غير المباشر فإن الوحدات الإقليمية قد كانت "هجنية الدور" فبعضها كان له دور غير مباشر والمتحكم عن بعد مثل (إيران ، تركيا، إسرائيل)٣، وأخرى تبنت دور مباشر في الأزمة اليمنية وهذه هي الدول التي دخلت ضمن التحالف العربي وهي على التوالي بحسب الدور الفاعل في الأزمة اليمنية (السعودية، الامارات، قطر، الكويت، البحرين، مصر، الأردن، المغرب السودان، باكستان)٤ وتعتبر الدول الخليجية الخمس الأولى هي الدول التي كانت مشاركتها رسمية فيما شاركت الدول الخمس الأخرى مشاركة رمزية، ومع إطالة أمد الحرب فقد انسحبت كل الدول المشاركة في هذا التحالف ولم يتبقى حالياً ضمن هذا التحالف رسمياً سوى السعودية والامارات، بالإضافة إلى ما سبق فقد برزت دول إقليمية أخرى على الضد من ذلك متمثلة في سوريا ودعمها إلى جوار حزب

٣ سلام، داوود، الأزمة اليمنية ومستقبل الملاحة الدولية في مضيق باب المندب"، جامعة الانبار، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية/العدد٣٩، ص ٢٤٧.

٤ ماجد المذحجي وآخرون، " أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام"، غرفة الازمات اليمنية، ٢٠١٥، ص ٣.

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

الله اللبناني لجماعة أنصار الله الحوثية، ودولة خليجية هي الوحيدة تبنت على المستوى الرسمي موقف الحياد ولم تشترك ضمن التحالف العربي، إلا أنها وحسب مراقبين لها دور فاعل في الأزمة اليمنية بحكم الجوار الجغرافي الذي لا يدع مجال للشك في أن يكون لها دور فاعل بحجة الحفاظ على الامن القومي للدولة وهذه الدولة هي سلطنة عمان.

ثالثاً: قطر كنموذج للوحدات الإقليمية الفاعلة في الأزمة اليمنية (٢٠١٥ - ٢٠٢٢).

دخلت قطر في علاقات رسمية مع الجمهورية اليمنية في العام ١٩٩١م، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم فقد مرت تلك العلاقة بحالة من التذبذب فما إن نسجت العلاقة التعاونية بين البلدين إلا وتتبعها علاقة تضاد بين كلا البلدين ثم إلى علاقة خصومة، وما إن تنحل العلاقات الرسمية إلا وتتكون علاقات غير رسمية بين قطر والقوى الفاعلة محلياً على الصعيد اليمني، وكلما رأت قطر أن مصلحتها تتحقق في طرف أقامت معه العلاقات، وإن انتقلت مصلحتها إلى طرف آخر أدلت له بدلوها وسحبت يديها عن الطرف الأول، فهي بذلك تمتلك القدرة على إقامة العلاقات مع مختلف الأطراف المتباينة دون أن تضر بمصالحها، وبالنسبة للازمة الحالية (٢٠١٥ - ٢٠٢٢)، فبعد أن كانت دولة مشاركة ومتدخلة عسكرياً ضمن التحالف العربي حتى تاريخ الأزمة الخليجية ٢٠١٧م، أبعدت عنه وتبنت سياسة العداء غير المباشر من خلال دعم جماعة الحوثي وتسخير الإعلام ممثلاً بقناة الجزيرة منبراً لأعداء أمس أصدقاء اليوم من منطلق المثل القائل "عدو عدوي صديقي" وتأتي المصالحة الخليجية بعد مرور ثلاثة أعوام، لتتجه حينها قطر

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

لمحاولة تبني سياسة جديدة وهي لعب دور الوسيط بين الأطراف اليمنية أو بالأحرى بين التحالف العربي -السعودية والامارات -وجماعة انصار الله الحوثية^٥.

عموماً فيمكن تلخيص الدور القطري في الأزمة اليمنية، إنما هو سعي منها لمنافسة كل من السعودية والامارات في الظهور كقوى إقليمية فاعلة على المستوى الدولي في عالم يتجه إلى تشكل ببيان دولي جديد عنوانه العريض " القطب الواحد متعدد القوى"، إذًا فقد صار جلياً أن الدور القطري في الأزمة اليمنية وكما هي بقية أدوار الوحدات الدولية الأخرى تنبع من منطلق المصلحة القومية للدولة نفسها، وإن أظهرت من خلال ما تقدمه من منح ومعونات ودعم ومساعدات إنسانية النية الحسنة لدورها في الأزمة اليمنية.

المبحث الثاني: البنيان الدولي في ظل الأزمة اليمنية (٢٠١٥- ٢٠٢٢)

من عالم متعدد الأقطاب، أقطابه امبراطوريات اتسم في الغالب بالاستقرار، إلى عالم ثنائي القطبية بين قطبين أحدهما شرقي متمثل في الاتحاد السوفيتي وآخر غربي متمثل في الولايات المتحدة الامريكية، شابه نوع من التوازن، إلى عالم يهيمن عليه قطب واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية، ومجريات الأحداث العالمية اليوم تنبأ عن ولادة ببيان دولي جديد ورسم إطار عالمي جديد تحت مسمى "القطبية الواحدة متعددة القوى"، وتعبر القطبية الواحدة في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على الصدارة في الهيمنة على العالم مع بروز قوى إقليمية تحد من

^٥ منذر أحمد شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢، جامعة الازهر، رسالة ماجستير ٢٠١٤م، ص ٥٥- ٦٩

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

هيمنة القطب الواحد على العالم ، وهذا الاستشراف هو ما يبرر السلوك الذي تنتهجه الكثير من الدول رغم صغرها ومحدودية قدرتها العسكرية والاقتصادية وعبر سلوكها المتنمر على القوى الكبرى عالمياً باستخدام طرق مشروعة وغير مشروعة من خلال الاستفادة من الوضع الجيوسياسي المضطرب لتظهر كقوى إقليمية يكون لها دور دولي بمرور الزمن، ومن بين هذه الدول دولة قطر التي تسعى بحكم صغرها لضمان قوتها في مقابل كل من السعودية والإمارات الأمر الذي يفسر الدور الذي تلعبه قطر في الأزمة اليمنية(٢٠١٥-٢٠٢٢)م^١.

وبالنسبة للبنيان الدولي الخاص بالأزمة اليمنية (٢٠١٥-٢٠٢٢) يمكن ان نوضحه

كما في الشكل الآتي:

^١ هند فلاح على هاجد العازمي، الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي ٢٠١١-٢٠٢١، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٢٤٦-



المبحث الثالث: المستوى المؤسسي للبيان الدولي والأزمة اليمنية (٢٠١٥- ٢٠٢٢)

بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة للأوضاع المأساوية التي حصلت إبان الحربين العالميتين، نشأت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م لتنظم العلاقات بين الدول ولتحول دون تكرار ذلك الوضع المأساوي، فقد اشتملت هذه المنظمة على مجموعة من القوانين التي تنظم حالة السلم والحرب بالنسبة للدول الموقعة على ميثاقها.

بالتوازي مع ذلك فقد تشكلت منظمات إقليمية يشترك أعضاؤها في مجموعة من الخصائص والسمات التي تدفعها للتأطر ضمن إطار تنظيمي إقليمي كالاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية... الخ، بالإضافة إلى ذلك نشوء العديد من المنظمات القائمة على أساس اقتصادي كمجموعة الدول السبع ومجلس التعاون الخليجي.

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

بناءً على ما سبق فالدور الذي تلعبه تلك المنظمات سالفة الذكر في الأزمة اليمنية حتمي لا جدال فيه، مع اختلاف مقاصد كل منها من الأزمة اليمنية وللوقوف على أبرز تلك الأدوار في الأزمة اليمنية سنتناول المستوى التنظيمي والقانوني للأزمة اليمنية والمتمثل في منظمة الأمم المتحدة وقراراتها وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

أولاً: منظمة الأمم المتحدة "مجلس الامن الدولي"

أصدرت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من القرارات الهامة في الأزمة اليمنية والتي كان لها دور في نقل اليمن من وضع إلى وضع آخر، وقد توجت هذه القرارات بقرار ٢٢١٦ وهو ما أدخل اليمن تحت طائلة البند السابع؛ بدافع الأمن الجماعي الأمر الذي سُمح بموجبه لدول التحالف العربي في التدخل المباشر والعسكري في الأزمة اليمنية، تلى ذلك مجموعة من القرارات التي استهدفت الطرف الحوثي وقياداته في اليمن مثل تجميد الأصول والمنع من السفر وغيرها، ثم قرارات أخرى تؤيد الاتفاقيات التي حدثت بين الفرقاء المحليين وأطراف النزاع مثل اتفاق استكهولم عبر قرار رقم ٢٤٥١ في ١٢ من العام ٢٠١٨ تلاه قرار بإنشاء بعثة للأمم المتحدة في ميناء الحديدة تم التمديد لها عدة مرات، إلى غيرها من القرارات التي انتهت برعايتها للهدنة الموقعة أخيراً بين الأطراف اليمنية والتي تم تمديدتها عدة مرات في تاريخ ٢ / ابريل / ٢٠٢٢م^٥.

^٥ سلطان غريب، الأزمة اليمنية (٢٠١١-٢٠٢٠) دراسة تحليلية لأسباب وطرائق ادارتها ومساراتها المستقبلية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠م، ص ٢٢٣

ثانياً: جامعة الدول العربية

لم يكون لجامعة الدول العربية دور بارز في الأزمة اليمنية؛ حيث اكتفت بالدور الذي تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار أن الأزمة تخص الدول الخليجية ولا تمس بقية الدول العربية لذا فقد اقتصر دورها فقط على الدعم والتأييد لقرارات مجلس التعاون الخليجي ومباركة خطواته، ابتداءً بتأييدها للتحالف العربي للتدخل المباشر والعسكري في الأزمة اليمنية وحتى اليوم.

ثالثاً: مجلس التعاون الخليجي

يتكون مجلس التعاون الخليجي من الدول الخليجية المتمثلة في كل من (السعودية، الامارات، قطر، الكويت، البحرين)، وقد كانت كل هذه الدول ضمن التحالف العربي على اليمن، وقد لعبت هذه الدول الدور المباشر في الأزمة اليمنية، حيث أسهمت الأزمة اليمنية المفتعلة في الفتك من قبل هذه الدول الملكية بالجار الديموقراطي، الذي كان يمثل هاجس مؤلم بالنسبة لها الذي يؤذن بزوالها إذا ما تحققت التجربة الديموقراطية فيه، الأمر الذي يضيف لعنة أخرى لليمن إلى جوار لعنة الموقع الجغرافي وهي " لعنة الديموقراطية"، وقد تباينت أدوار كل من دول مجلس التعاون الخليجي في الأزمة اليمنية حيث أخذت السعودية بالنصيب الوافر في تدخلها في الأزمة ومصحتها منها، تلتها الدولة الصغيرة مثيرة القلاقل ضمن الشرق الأوسط الامارات تبعتها كل من قطر ثم البحرين وأخيراً الكويت^٥.

^٥ جيني هيل وجيرد نونمان، "اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية"، ٢٠١١ برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص ١٢.

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

يتضح لنا مما سبق أن قطر باعتبارها إحدى دول مجلس التعاون الخليجي برزت كفاعل إقليمي تحكمها مصالحها القومية والاستراتيجية في تدخلها في الأزمة اليمنية وإن لم يكن لها الدور نفسه الذي تلعبه كل من السعودية والامارات.

المبحث الرابع: العمليات السياسية الدولية في الأزمة اليمنية (٢٠١٥- ٢٠٢٢)

يشير مفهوم العمليات السياسية إلى حركة الوحدات الدولية لتحقيق أهداف خارجية، من منطلق ذلك فقد سعت قطر وعبر تدخلها في الأزمة اليمنية إلى القيام بأنشطة مستمرة بغية تحقيق أهدافها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أبرز تلك الأنشطة في الأزمة اليمنية:

في ٢٦ من مارس ٢٠٢٢م انخرطت دولة قطر ضمن التحالف العربي للتدخل العسكري المباشر لمحاربة جماعة الحوثي "أنصار الله" المنقلبة على السلطة الشرعية، وقد شاركت كإسناد جوي بعشر طائرات حربية ضمن "عاصفة الحزم"، بالإضافة إلى ١٠٠ جندي من القوات المسلحة القطرية، مجهزين بعتاد عسكري ثقيل ومتوسط ودعم استخباراتي ولوجستي نوعي، وفي موازاة ذلك سعت إلى إعادة اعمار اليمن وجمع التبرعات وقد تجلى ذلك الأمر في استضافتها في ٢٤ من فبراير ٢٠١٦ لمؤتمر الأزمة الإنسانية في اليمن الذي تم جمع من خلاله ٢٢٣ مليون دولار لدعم الجهود الإنسانية في اليمن، وهكذا فقد دخلت قطر في عاصفة الحزم رسمياً مندفعة بكل ثقلها وقدمت في سبيل ذلك الشهداء من أبناءها، وكانت قد دخلت بنفس العزيمة في عملية "إعادة الامل"، مُسخرة بالإضافة إلى ما سبق قوتها الإعلامية المتمثلة في قناة الجزيرة لدعم تلك العملية، لتتفاجأ بإعلان قيادة التحالف العربي في العام ٢٠١٥

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

استغناءه عنها لأسباب تمثلت بحسب القيادة المشتركة للتحالف العربي بدعم الإرهاب والجماعات المتطرفة، ولعل السبب الحقيقي وراء استغناء التحالف عن الدور القطري يعود إلى حسابات أخرى متمثلة في الصراع الإقليمي القائم بين كل من السعودية والإمارات وقطر حول السعي للانفراد بالتأثير الإقليمي في المنطقة والظهور كقوة إقليمية فاعلة، ولعل الوضع الدولي القائم آن ذلك قد لعب دوره في حدوث المقاطعة لقطر من أربع دول عربية مجاورة.

خروج قطر رسمياً من التحالف العربي لم يحل دون لعبها لأدوار أخرى انصبت على الضد من التحالف العربي فقد شرعت في نسج علاقتها مع جماعة الحوثي وإتاحت منبر قناة الجزيرة لتدلي تلك الجماعة بصوتها، بالإضافة إلى الدعم العسكري الخفي لنفس الجماعة وهو ما أجمع الصراع على الساحة اليمنية بفعل تضارب مصالح الأطراف الإقليمية، وتستمر قطر في تبني تلك السياسية إلى أن تم في العام ٢٠١٩م إعادة العلاقة بينها وبين كل من السعودية والإمارات ومصر والبحرين، ولم تتغير سياسة قطر كثيراً، فقد دخلت في حالة أشبه ما توصف بـ "عدم اليقين" فلم تنخرط مرة أخرى ضمن التحالف العربي، واتجهت نحو دعم الجماعات المحسوبة على حزب الإصلاح لتقف ضد الجماعات التي تدعمها الإمارات في جنوب اليمن وتعزز متمثلة في المجلس الانتقالي وقوات طارق صالح، وسعت وعبر وسيلة إعلامها لتروج نفسها كحاماة سلام تتبنى وتشجع الحل السلمي للصراع الدائر في اليمن ولا تزال تلك العمليات على ما هي عليه حتى توقيع الهدنة في ٢ من ابريل ٢٠٢٢م،

السنة الأولى - العدد (نوفمبر ٢٠٢٣)

أما بالنسبة لموقف الحكومة اليمنية إزاء الدور القطري، فقد كانت الحكومة اليمنية تتلقى أوامرها من السعودية والإمارات، الأمر الذي جعل منها تنحو منحى موافق لكلا الفاعلين، فإن هما أعلننا العداء لقطر أعلنته هي كذلك، وإن أعلننا الصلح تبعتهما على نفس المنوال، وهو الأمر النابع عن فقدان السيادة وهشاشة الدولة وضعف الإرادة.

خاتمة

تظل اليمن فريسة تتناهشها الأطراف الإقليمية والدولية، وما الدور القطري الذي أبناه إلا دور من بين أدوار، وقد بان جلياً عياناً ذلك الدور الذي تلعبه هذه الوحدة الإقليمية، فقد توصلت الدراسة إلى أن قطر تمثل إحدى الدول الإقليمية الفاعلة في الأزمة اليمنية والتي تتحرك وفق سياستها الخارجية القائمة على المصلحة الوطنية للدولة. كما تبين القدرة في تبني أدوار متباينة ومع أطراف مختلفة وأدائها بسلاسة تمكنها من تحقيق مصالحها القومية باستخدام أدوات خارجية، وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الدور القطري في المُجمل ورغم كل ما يشوبه إلا أنه يُعد أقل ضرراً من الأدوار الأخرى التي تتبناها على سبيل المثال السعودية والإمارات، وما توصي به هذه الدراسة هو أنه لابد على صاحب القرار في اليمن أن يستفيد من التنافس الذي تعيشه كل من السعودية والإمارات وقطر فيما يخدم المصالح الوطنية من خلال تبني سياسات هلامية مع الجميع بحيث يكون ما تحصده الجمهورية اليمنية أكثر مما يُأخذ منها، والراجح أن الدور القطري ينهج حول تبني سياسات أكثر عقلانية فيما يخص العلاقات السعودية الإماراتية القطرية، وهوما سينعكس إيجابياً على الأزمة اليمنية.

- **الخليج ومستقبل الدولة في اليمن**، مركز دراسات الخليج، كلية الآداب والعلوم، تقرير صدر نتاج حلقة نقاشية، جامعة قطر، ١٢/١٢/٢٠١٩م.
- **سحر الطروانة، الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (٢٠١١ - ٢٠٢٠)**، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠م.
- **عبد الناصر المودع، خمس سنوات على الحرب في اليمن: سيناريوهات الاستقرار والفوضى**، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨ / أبريل / ٢٠٢٠م.
- **سلطان غريب، الأزمة اليمنية (٢٠١١ - ٢٠٢٠) دراسة تحليلية لأسباب وطرائق ادارتها ومساراتها المستقبلية**، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٢٠م.